مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

المجلات الاكاديمية العراقية

دور السياسات الأقتصادية الكلية في النمو الأقتصادي في العراق

حيدر طالب موسى [a] * ، كريم سالم حسين [b]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :٢٠١٨/١٠/٢
تاريخ التعديل :٢٠١٨/١١/٢٥
قبول النشر : ٢٠١٨/١١/٢٥
متوفر على الأنترنيت:٢٠٢١/٨/٢٩

الكلمات المفتاحية :
السياسات الاقتصادية الكلية
النمو الاقتصادي
السياسة المالية
السياسة النقدية
البنك المركزي

الملخص

يعد الأقتصاد العراقي من أكثر الأقتصاديات في العالم غنى بالموارد الطبيعية وبالأخص النفط ألا أن واقع النمو والتنمية الأقتصادية لا يعكسان هذه الوفرة في الموارد بسبب تعاقب الأحداث السياسية والأقتصادية خلال فترات زمنية تمتد لعشرات السنين ، فنشوب الحروب المتعاقبة أثر على معدلات النمو الأقتصادي وعلى الموارد المالية المخصصة بصورة جعلت الأقتصاد العراقي يتصف بالريعية وعدم التنوع هذا الى جانب أن السياسات الأقتصادية المتخذة والمطبقة في البلد أتسمت بالتقلب تبعاً لأختلاف هذه الأحداث السياسية وتأثيرها على المسيرة التنموية ، لذلك جاء هذا البحث ليركز على السياسة المالية والنقدية وعلاقتهما النمو الأقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٦.

The role of macroeconomic policies in economic growth in Iraq

Hayder talib mousa[*a] , Karim Salem Hussein[b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics
Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics.

Abstract

The Iraqi economy is one of the economies that are characterized as being rich in natural resources, especially oil. However, the reality of economic growth and development does not reflect this abundance of resources due to the succession of political and economic events for decades, as the outbreak of successive wars affected the rates of economic growth and the financial resources allocated. This made the Iraqi economy characterized by rentierism and this lack of diversification. In addition to the fact that the economic policies adopted and applied in the country were characterized by volatility according to the different political events and their impact on the development process, this research focuses on the fiscal and monetary policy and their relationship to economic growth in Iraq during the period 1990-2016.

Key words: Macroeconomic policies, economic growth, fiscal policy, monetary policy, central bank.

المقدمة

أن الأقتصاد العراقي مر بظروف سياسية أثرت على هيكله العام بحيث جعلته أقتصاداً ريعياً بأمتياز وان تغير الأوضاع السياسية بعد ٢٠٠٣ وأستئناف تصدير النفط بكميات كبيرة أدى الى الأرتفاع الكبير في الأيرادات و حقق الأقتصاد معدلات نمو أيجابية الأ أن هذه المعدلات لا تعكس تحسناً في قطاعات الأقتصاد الوطني بل جاءت نتيجة أرتفاع الايرادات النفطية ، ولم تنجح السياسات الأقتصادية في خلق حالة من التنوع والأستفادة من هذه الأيرادات فتركز النفقات بجزئها الأكبر في جانب النفقات الجارية (الأستهلاكية) لا يحقق الأثر المرجو . لذلك ركزنا هنا على جوانب السياسة المالية والنقدية وحالات العجز أو الفائض التي شهدتها هذه الجوانب تبعاً للأوضاع المختلفة التي مر بها العراق خلال مدة البحث(١٩٩٠-٢٠١٦).

* Corresponding author : E-mail addresses : Hayder198541@gmail.com.
2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/217-226

مشكلة البحث

أن التخبط الواضح في السياسات الأقتصادية المعتمدة خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٦) أدى الى التذبذب الكبير في معدلات النمو من عقد الى أخر مما يعكس عدم النجاح في أستغلال الموارد النفطية في أتجاهاتها الصحيحة وغياب الرؤية الأقتصادية.

أهداف البحث

يهدف البحث الى الأطلاع على أداء السياسات الأقتصادية الكلية خلال المدة المدروسة وتوضيح العلاقة بين كل سياسة من السياسات الاقتصادية الكلية ومعدلات النمو خلال كل مدة البحث بالاضافة الى تحديد نقاط القوة والضعف في كل سياسة

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه السياسات الأقتصادية الكلية في التأثير على معدل النمو الأقتصادي كون هذه السياسات تتصف بالشمولية في التأثير على جميع الجوانب الأقتصادية في البلد الى جانب أهمية التكامل بين هذه السياسات كون كل واحدة منها لا تعمل بمعزل عن الأخرى.

فروض البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((غياب أو عدم وضوح العلاقة بين سياسات الأقتصاد الكلي ومعدلات النمو الأقتصادي في العراق التي شهدت تراجع ملحوظ نتيجة عدم فاعلية السياسات الأقتصادية خلال مدة البحث)).

منهجية البحث

أستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل مختلف البيانات والمؤشرات الأقتصادية الكلية للسياسات المدروسة في العراق لبيان دورها في تحقيق معدلات نمو أقتصادية.

الاطار النظري

❖السياسة المالية ومؤشراتها في العراق وعلاقتها بالنمو الأقتصادي

يتناول هذا المبحث فعالية السياسات الأقتصادية الكلية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة التي تولت الحكم في المراحل المختلفة للدولة العراقية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٦ ، فالسياسات الأقتصادية الكلية تلعب دوراً محوريا في تحقيق النمو والتنمية أي انها تعد الأدوات التنفيذية للمنهاج الأقتصادي في معالجتها للواقع الراهن ، فالسياسات أو البرامج الأقتصادية تمارس تأثيرها من خلال المتغيرات التي تندرج ضمن أطارها وتختلف في حدتها بما يتناسب وحجم الأقتصاد وطبيعة البلد في كونه بلد نامي أو متقدم . ولتوضيح ذلك سنعرض هنا بشكل مفصل تطور السياسة المالية من خلال ما تتضمنه أدواتها الأساسية ممثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة وملاحظة مسارهما ، وكذلك السياسة النقدية وما تمارسه من تأثير من خلال أدواتها المختلفة . هذا بالأضافة الى السياسات التجارية ومدى تطور مؤشراتها المتمثلة بـــــ(الصادرات والواردات) فالتجارة الخارجية وفي مختلف دول العالم على أختلاف توجهاتها الأقتصادية وأنظمتها السياسية تعد القاعدة المادية لرفع مؤشرات النمو والتنمية من خلال الأنفتاح التجاري على مختلف دول العالم .

أولاً :- السياسة المالية

تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الأقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الأقتصادية والأجتماعية ، وأن العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات النمو هي علاقة مباشرة من حيث أعتماد الأخير على أيرادات الموزانة العامة للدولة خصوصاً أذا ما علمنا أن الأنفاق العام يشكل جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعال و وهو ما يؤثر على حجم النشاط الأقتصادي بأتجاه تحقيق المنافع العامة وأشباع الحاجات بمختلف أشكالها، وسنركز هنا على أجمالي النفقات العامة والأيرادات العامة وتطورهما خلال مدة الدراسة وتأثرهما بالظروف الحاصلة ضمن كل مدة وعلاقتهما بالنمو الأقتصادي .

١. هيكل النفقات العامة خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

أ. النفقات العامة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢

لم تكد تنتهي دوامة الحرب العراقية – الأيرانية في أب ١٩٨٨ حتى دخل العراق في حرب مدمرة جعلت العراق يعاني من أثارها الوخيمة حتى وقتنا الحاضر ، بحيث جعلت العراق يرزح تحت قرارات مجلس الأمن الدولي التي جمدت أرصدته في الخارج بضمنها الصادرات النفطية وفي ظل منع الأستيراد وتدمير البنى التحتية جراء الحروب المتتالية برزت الأختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لتصل معدلات التضخم والبطالة الى أعلى مستوياتها بحيث أصبح اغلب أفراد الشعب العراقي يعيشون في حالة الفقر في ظل المديونية الكبيرة(هاشم ،٢٠١١ :٢٥٧) ، وتم فرض العقوبات الأقتصادية على العراق منذ عام ١٩٩١ وتكبد العراق خسائر كبيرة جداً جراء هذه العقوبات المفروضة فبحسب التقارير الحكومية التي أصدرتها الحكومة العراقية بلغت الخسائر جراء ذلك ما قيمته ١٧ مليار دولار بحيث شملت هذه الخسائر مختلف المجالات والتي شكلت فيها خسائر القطاع النفطي الجزء الأكبر بخسارة قيمتها ١٠ مليار دولار وهذه الخسائر كانت خلال الستة أشهر الاولى فقط من فرض العقوبات (عبد الله ، ٢٠٠٠ :١١٥) ، ونتيجة لذلك أرتفعت النفقات العامة عام ١٩٩٢ الى (٣٢٨٨٣) مليون دينار بعجز قدره (٢٧٨٣٦-) مليون دينار وكما هو موضح في

جدول(١) وأستمرت النفقات بالأرتفاع بشكل كبير جداً حيث مولت في معظمها من الأصدار النقدي الجديد مما أدى الى تعميق العجز المزمن في الموازنة العامة وتعميق الاثار السلبية للتضخم في ظل العقوبات الأقتصادية المفروضة مما جعل العراق يعاني من كساد تضخمي نتيجة أنحسار التجارة الخارجية وخصوصا النفطية وذلك أنعكس بشكل جلي على استيرادات العراق من السلع الغذائية التي عاني من النقص في المعروض منها بعد أن كان يستورد ٧١% من الاحتياجات الغذائية عام ١٩٨٩ (عبد الرضا ، ٢٠٠٧ : ٥) ، وأستمرت النفقات بالأرتفاع المستمر لتصل الى (٦٨٩٥٤) مليون دينار عام ١٩٩٣ بعجز قدره (٥٩٩٥٧-) مليون دينار ، كما شهدت هذه المدة تطبيق نظام البطاقة التموينية ومذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) ، حيث وفر نظام البطاقة التموينية العديد من المفردات الغذائية الأساسية الضرورية واليومية للمواطن العراقي كما زاد الدعم المقدم من قبل الدولة للمواد الغذائية كل ذلك شكل أسباباً لزيادة النفقات العامة التي وصلت الى (٢٥١٨٢٨٥) مليون دينار بعجز قدره (٥٤٧١٦٠ -) مليون دينار عام ٢٠٠٢ .

جدول (١) النفقات العامة والأيرادت العامة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦) (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة (١)	معدل النمو (٢)	الأيرادات العامة (٣)	معدل النمو (٤)	العجز أو الفائض (٥)
١٩٩٠	14179	1.7	8491	(4.4)	(5688)
١٩٩١	17497	23.4	4529	(46.6)	(12968)
١٩٩٢	32883	87.9	5047	11.4	(27836)
١٩٩٣	68954	109.9	8997	78.2	(59957)
١٩٩٤	199442	189.2	25659	185.2	(173783)
١٩٩٥	690783	246.3	106986	316.9	(583797)
1996	542541	(21.4)	178013	66.3	(364528)
1997	605802	11.6	410537	130.6	(195265)
1998	920501	51.9	520430	26.7	(400071)
١٩٩٩	1033552	12.2	719065	38.1	(314487)
٢٠٠٠	1498700	45.0	1133034	57.5	(365666)
٢٠٠١	2069727	38.1	1289246	13.7	(780481)
٢٠٠٢	2518285	21.6	1971125	52.8	(547160)
٢٠٠٣	4901961	94.6	١٥٩٨٥٥٢٧	710	11083566
٢٠٠٤	32117491	555.1	32982739	106.3	865248
٢٠٠٥	26375275	(17.8)	40502890	22.8	14127615
٢٠٠٦	38076795	44.3	49232349	21.5	11155554
٢٠٠٧	39031232	2.5	54599451	10.9	15568219
٢٠٠٨	59403375	52.1	80252182	46.9	20848807
٢٠٠٩	52567025	(11.5)	55209353	(31.2)	2642328
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	33.4	٧٠١٧٨٢٢٣	27.1	44022
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	12.2	٩٩٩٩٨٧٧٦	42.4	21241110
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	33.4	١١٩٨١٧٢٢٤	19.8	14677648
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	13.3	١١٣٨٤٠٠٧٦	(4.9)	(5287480)
٢٠١٤	١١٣٤٧٣٥١٧	(4.7)	١٠٥٦٠٩٨٤٦	(11.4)	(7863671)
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	(37.9)	٦٦٤٧٠٢٥٢	(37.0)	(3927263)
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	(٤.٧)	٥٤٤٠٩٢٧٠	(١٨.١)	(12658167)

المصدر :- من أعداد الباحث بالأعتماد على

1)الأعمدة (٢،٤) من أعداد الباحث .

٢) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، سنوات متفرقة.

3) البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٣،-٢٠١٥).
٤) الموقع الاحصائي للبنك المركزي http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=184

ب) النفقات العامة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

شهدت هذه المدة حرب الخليج الثالثة والتي أنتهت بدخول القوات الأمريكية للعراق في ٩/٤/ ٢٠٠٣ ، وبقي العراق في دوامة أعادة الأعمار الشاملة التي لم يخرج منها منذ الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ و حرب الخليج الثانية في الثاني من شهر أب عام ١٩٩٠ وفرض العقوبات الأقتصادية بموجب قرار الأمم المتحدة ٦٦١ في ٦ أب ١٩٩٠، مما يتطلب بناء سياسات شاملة أقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بالدرجة الأولى لتوجيه موارد البلد بالأتجاه الصحيح و تحسين المستوى المعاشي والتقليل من معدلات البطالة المتزايدة بأستمرار ، و تقليل نسبة الفقر التي أصبح جزء كبير جداً من الشعب العراقي يعاني منها ، مما أثر على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الأجمالي والذي حقق نمو سلبيا قدره (٣٣.١ -) عام ٢٠٠٣ ، ونتيجة أستئناف تصدير النفط ساهمت الأيرادات المتأتية جراء ذلك في زيادة معدل نمو الـ GDP محققاً بذلك نمواً ايجابياً وصل عام ٢٠٠٤ الى٥٤.١ %، كما أرتفعت النفقات العامة لأسباب عديدة وخصوصاً في ظل زيادة الرواتب وزيادة عدد العاملين ضمن أجهزة الدولة بالإضافة الى النفقات التحويلية لبرامج الحماية الاجتماعية مما أدى الى زيادة حجم النفقات لتصل الى (٣٢,١١٧,٤٩١)مليون دينار عام ٢٠٠٤ محققاً فائض قدره (٨٦٥٢٤٨) مليون دينار فيما شهدت السنين اللاحقة تحقيق الفوائض المالية على الرغم من أرتفاع حجم الانفاق الذي وصل عام ٢٠٠٩ الى (٥٢,٥٦٧,٠٢٥)مليون دينار و (١٠٥١٣٩٥٧٦) مليون دينار عام ٢٠١٢ فيما حققت السنوات اللاحقة عجزاً بلغ (-٥٢٨٧٤٨٠) مليون دينار عام ٢٠١٣ و(-١٢٦٥٨١٦٧) مليون دينار عام ٢٠١٦ وذلك نتيجة لأنخفاض الإيرادات النفطية وسياسة التقشف التي أتبعتها الحكومة .

٢. هيكل الأيرادات العامة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

أ. الأيرادات العامة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

شهدت هذه المدة نشوب حرب الخليج الثانية والتي تم على أثرها فرض العقوبات الأقتصادية الدولية وتوقف التصدير النفطي مما عمق من أسباب الأختلال في الاقتصاد العراقي، و في ظل الأرتفاع الهائل في النفقات و أنخفاض حجم الإيرادات التي بلغت عام ١٩٩٠ الى (٨٤٩١) مليون دينار بلغ العجز (٥٦٨٨-) مليون دينار أرتفع بشكل كبير جداً حيث وصل الى(٥٤٧١٦٠-) مليون دينار بحجم أيرادات بلغ (١٩٧١١٢٥) مليون دينار عام ٢٠٠٢ ، ويمكن القول أن هذا الأرتفاع الكبير والتباين الهائل بين الأنفاق والأيراد و ما سببه هذا التباين من عجز كان في جزؤه الأكبر كنتيجة للتضخم المرتفع أنذاك .

ب. الأيرادات العامة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

ويمكن ان نعد هذه الفترة مرحلة أختفاء العجز الناتج عن أستئناف التصدير النفطي بكميات كبير وزيادة الإيرادات النفطية التي أرتفعت نسبة مساهمتها في هيكل الإيرادات العامة الى ٩٧.٠% خلال المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٦ وكما يوضحها الجدول (٣) والذي بين مساهمة الإيرادات النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة ، فهذه الأيرادات النفطية ساهمت بأختفاء العجز في ظل أرتفاع الأيرادت العامة الى (٥٤٥٩٩٤٥١)مليون دينار عام ٢٠٠٧ و(١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار عام ٢٠١٢أنخفضت ألى(٥٤٤١٩٦٧١) مليون دينار عام ٢٠١٦ حيث شهدت المدة الأخيرة ومنذ منتصف ٢٠١٤ أنهيار أسعار النفط الخام مما أنعكس سلباً على مختلف النشاطات الأقتصادية وأثار مخاوف الحكومة من أقترابها من حافة الأفلاس .

نلاحظ مما تقدم أن الزيادات الكبيرة في الايرادات والفوائض المالية لم تستغل بصورة صحيحة في المجالات التنموية وبقي الأقتصاد العراقي رهناً لتقلبات الاسعار النفطية ولم تؤدي أيضا الى تحسن واضح في معيشة المواطنين بل ساهم الهدر في المال العام والتخطيط على أسس غير صحيحة الى تبديد هذه الموارد ويمكننا ملاحظة أن الأيرادت العامة في العراق قدر مرت بثلاثة مراحل خلال سنوات الدراسة وهي كالاتي :-

الأولى خلال عقد السبعينات مرحلة الفوائض المالية والتخطيط الأقتصادي لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

والثانية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ونشوب الحرب وفرض العقوبات الدولية وأختفاء الفوائض وتوقف الخطط الأقتصادي ودخول العراق في دوامة يمكن القول عنها بانها الأقسى في تاريخه الحديث لم يتخلص من أثارها الى الأن .

والمرحلة الثالثة بعد عام ٢٠٠٣ والتي شهدت أرتفاع أيرادات النفط وأختفاء العجز ظاهرياً فقط بل بقي العجز الحقيقي متمثلاً في عدم القدرة على وضع خطط تنتشل الأقتصاد من الاوضاع السيئة وتساهم في تقدمه وتنويعه في ظل الموازنات والتخصيصات المالية الكبيرة .

٣. العلاقة بين السياسة المالية والنمو الأقتصادي في العراق

من خلال عرضنا للسياسة المالية خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٦) يمكن أن نلاحظ أنها أتسمت بالصفات التالية التي أثرت بشكل كبير على الناتج المحلي ومعدلات نموه السنوية :-

١) اعتماد الموزانة العامة للدولة على الأيرادت النفطية في تمويل نفقاتها العامة على الرغم من المحاولات الجدية للحكومة العراقية في السبعينات لتقليل الأعتماد على النفط من خلال أستخدام إيراداته العالية في خلق نمو أقتصادي في قطاعات الأقتصاد الوطني و السعي الى تنويع مصادر دخله .

٢) على الرغم من الفوائض الكبيرة فان ذلك لا يعد مؤشراً على التحسن الأقتصادي أو بمعنى أخر عدم تنمية القطاعات الحيوية في الأقتصاد الوطني كون الأقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تمويل موزانته العامة المبنية بالدرجة الاساس على سعر برميل النفط ولا يتسم بالتنويع في مصادر الناتج ، أي أن معدلات النمو الأقتصادي ناجمة بالدرجة الأساس من أرتفاع معدلات التصدير النفطي وزيادة الأيرادات المتأتية منه .

٣) كان للمركزية في التخطيط السياسي والاقتصادي تأثيراً سلبياً على مالية الدولة بأتجاه زيادة حجم النفقات العامة بشكل مستمر عن طريق الأصدار النقدي .

٤) عدم أنشاء صندوق سيادي يستثمر الفوائض المالية النفطية وأستثمارها في حالات العجز بل كان التبذير والأختلاس نتيجة الفساد المالي هو الصفة المميزة لمرحلة تنفيذ النفقات العامة وتخصيصاتها الهائلة مما جعل العراق يحتل مركزاً متقدما في مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية وبالأخص فترة بعد ٢٠٠٣ .

❖ السياسة النقدية ومؤشراتها في العراق وعلاقتها بالنمو الأقتصادي

تمثل السياسة النقدية الجانب الأخر من سياسات الأقتصاد الكلي الهادفة لتوجيه الأقتصاد بالأتجاه المرغوب لتحقيق الأهداف المتعددة ضمن السياسات التي تضعها الدولة وذلك من خلال أدواتها المختلفة بحيث يتم توجيه السياسة النقدية من قبل الدولة بناء على عدد من المؤشرات التي تعطي صورة عن الواقع الأقتصادي والدرجة التي يصل اليها كل مؤشراً تبعاً للظروف المؤثرة فيه وسنوضح السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة بتركيزنا على واقعها ضمن كل عقد زمني وذلك للظروف الخاصة التي مر بها البلد والتي كان أثرها واضحاً على جوانب الأقتصاد الوطني كافة .

1) السياسة النقدية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢

يتميز عقد التسعينيات بأرتفاع معدلات التضخم الى نسب عالية جداً وشهدت السياسة النقدية خلال هذا العقد تضخماً في كافة مؤشراتها فعرض النقد M1 خلال هذه الفترة قد أرتفع بشكل كبير جداً بمتوسط نمو بلغ (٨١٨٥٣.٨٦) مليون دينار خلال المدة من ١٩٩٠-١٩٩٤ أرتفع بشكل كبير جداً ليصل الى (١١٠٧٨٧٥.٢) مليون دينار خلال المدة ممن ١٩٩٥-١٩٩٩ وبمعدل نمو مركب بلغ (٦٦.١ %) خلال العقد وكما هو موضح في جدول(٢) ، وهذه الأرقام تعد مؤشر واضح على كون السياسة النقدية لم تخضع للضوابط الأقتصادية والمصرفية بل كانت عبارة عن سياسات هدفها توفير التمويل حتى وأن تسبب في معدلات تضخم عالية جداً بحيث كانت الوسيلة الأساسية وتكاد تكون الوحيدة في تمويلها هي الأصدار النقدي في ظل توقف تصدير النفط للخارج وشحة الأيرادات النفطية كونها الممول الأساسي ، وبأستمرار تزايد العملة في التداول نتيجة الأصدار النقدي والتي بلغت نسبتها الى M1 (٨٥%) خلال عقد التسعينات وهذه الحال عكست عجز البنك المركزي العراقي عن تطبيقه لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٦٤) لعام ١٩٧٦ والذي ينص على ((احتفاظ البنك المركزي العراقي بموجودات ذهب، فضة ، سندات وعملات أجنبية كغطاء للعملة على أن لا تقل نسبتها عن ٥٠ % من العملة المتداولة)) (البنك المركزي العراقي ،١٩٧٦: ٣) ، مما تسبب في نمو التضخم بشكل كبير جداً بحيث أرتفع معدل التضخم من ٤% خلال العام ١٩٩٠ الى أن بلغ ٤٩٢.١٤% خلال العام ١٩٩٤ بمتوسط ٢٠٤.١% لنفس المدة فيما أنخفضت هذه المعدلات الى ٣٥١.٣٨% خلال العام ١٩٩٥ الى أن وصلت الى ١٢.٥٧% عام ١٩٩٩ ، أما التغيرات التي أحدثتها الظروف المتتالية على سعر الصرف فقد كانت واضحة جداً مما أدى الى أنحراف كبير للسعر الموازي عن السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي فتوقف التجارة الخارجية

والتصدير النفطي (المورد الرئيس للعملات الأجنبية) وتزايد العملة في التداول وأرتفاع معدلات التضخم كل ذلك تسبب في أنهيار تام للعملة العراقية التي بلغ سعر صرفها مقابل الدولار ١٦٧٤ ألف دينار للدولار الواحد عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٤ دينار عام ١٩٩٠ وعند مقارنة هذه الأسعار الموازية مع السعر الرسمي نجد الأنحراف الكبير والواضح فقد بلغ السعر الرسمي للعام ١٩٩٤ ما قيمته ٠.٣١٠ فلساً والذي كان ثابتاً خلال هذا العقد . أما بالنسبة لسعر الخصم فقد كان السعر المحدد من قبل البنك المركزي ثابت هو الأخر عند مستوى ٦.٠ % خلال المدة من ١٩٩٠-١٩٩٤ وثابت عند ٧.٢٥% خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ مما أضطر البنك المركزي للسماح بفتح حسابات للعملات الأجنبية بالإضافة لسماحه بفتح شركات الوساطة المالية كأجراء تنظيمية (عطو ،١٩٩٩: ٦٠). كما حددت أسعار الفائدة للأقتراض قصير الأجل بحدود ٢٠ % وللإقراض طويل الأجل بحدود ٢٥% خلال المدة من ١٩٩٥-١٩٩٩ (البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٣: عدد خاص).

جدول (٢) متوسط المؤشرات النقدية ومعدلات نموها المركبة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٦

السنة	المؤشرات		
	عرض النقد	سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار	معدل التضخم بأسعار أساس 1988
1994-1990	81853.86	113.4	204.1
1999-1995	1107875.2	1581.4	77.26
معدل النمو المركب للمدة 1999-1990	66.1	99.1	-14.5
2004-2000	3809502.2	1841	20.03
2009-2005	22,814,063.2	1319.8	24.17
2016-2010	65,803,054.0	1222.5	3.37
معدل النمو المركب للمدة 2016-2000	26.1	-2.6	-1.3

المصدر من أعداد الباحث بالأعتماد على:-

١) البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الأنذار المبكر للربع الثاني لسنة ٢٠١٧.

٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة ١٩٤٥-٢٠١٥ .

٤) البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول ٢٠١٨ /٢/١٦
https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35onzn1sd956pWLeWZf-xt80iTL_hPYJujBgo/edit

٢) السياسة النقدية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

شهدت المدة بعد ٢٠٠٣ تغيراً في مؤشرات السياسة النقدية و جاء هذا التغير في السياسات والأجراءات المتبعة أهمها (شندي ،٢٤٣: ٢٠١٠-٢٤٤):-

أ. أصدار القانون الخاص 56 لعام ٢٠٠٤ الذي بموجبه منح البنك المركزي الأستقلالية في ممارسة مهامه.

ب. تسهيلات الأنكشاف للمصارف التي تمتلك أحتياطات لدى البنك المركزي وتسهيلات مقرض الملجأ الاخير والذي يمنح البنوك التي تعاني مشكلة السيولة لقاء ضمان بيع وشراء الأوراق المالية لوزارة المالية .

ج. مزاد العملة الأجنبية الذي بدأ منذ ٢٠٠٣/١٠/٤ وبموجبه يبيع البنك المركزي الدولار ويشتريه بأسلوب المزادات اليومية من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار ، ويمكن أيجاز نتائج تطبيق مزاد العملة بالتالي (الخزرجي ،٢٠١٠ :٩) :-

- الأستقرارية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .
- الأستقرارية في البيئة الأستثمارية .
- جاذبية الدينار العراقي كمخزن للقيمة .
- الأنخفاض المتحقق في السيولة بما يعادل ٢٥ تريليون دينار حتى عام ٢٠٠٧ .

من الجدول (٣) نلاحظ التطور في حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار منذ بدء تطبيقه عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٦ حيث كان حجم المبيعات (٢٩٣) مليون دولار يقابلها حجم فنمو المبيعات يتقرر على وفق السياسة المناسبة التي يراها البنك المركزي مناسبة لتجنب الاختلال في سوق الصرف وعدم نمو العملة المتداولة بشكل كبير جداً .

جدول (٣) مبيعات البنك المركزي من الدولار في مزاد العملة(مليار دولار)

السنة	المبيعات
2003	0.293
2004	6.108
2005	10.462
2006	11.175
2007	15.980
2008	25.869
2009	33.992
2010	36.171
2011	39.798
2012	48.649
2013	55.678
2014	54.463
2015	35.340
2016	33.524

المصدر :- ١) البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

٢) الموقع الأحصائي للبنك المركزي
http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=04/27/2018&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy

أن السياسات التي طبقها البنك المركزي الهدف منها السيطرة على معدلات التضخم وجعل عرض النقد ينمو بمعدلات تتناسب مع التدفقات و القدرات الانتاجية السلعية للأقتصاد وذلك من أجل تحقيق التوزان بين التيارين السلعي والنقدي ، فعرض النقد وكما موضح في الجدول (٤) نلاحظ الأنخفاض الواضح حيث بلغ متوسط عرض النقد خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ما قيمته (٣٨٠٩٥٠٢.٢) مليون دينار أرتفع هذا المتوسط بشكل كبير الى (٢٢٨١٤٠٦٣.٢) مليون دينار خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ و(٦٥٨١٣١٥٤.١) مليون دينار خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٦ .وعلى الرغم من الارتفاع في عرض النقد M1 الأ أننا نلاحظ أنخفاضاً في صافي العملة المتداولة بالنسبة الى M1 من ٨٠.٠% عام ٢٠٠٣ الى ٧١.٠% عام ٢٠٠٤ و ٦٦.٠% عام ٢٠٠٧ و٤٨.٠% بسبب عملية أستبدال العملة وما نتج عنها من زيادة حسابات المواطنين لدى المصارف بالأضافة الى الركود الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ وما نتج عنه من تردد المصارف والشركات في عمليات الأقراض لعدم وضوح الرؤية المستقبلية بخصوص الوضع الأقتصادي في العراق (شندي ،مصدر سابق :٢٤٦) وبقيت مكونات عرض النقد M1 (العملة في التداول + الودائع الجارية) في حالة تناسب حيث بلغت في عام ٢٠١٥ ٤٦.٧% كعملة متداولة و٥٣.٣% كودائع جارية(البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٢١) وذلك كجزء من سياسة البنك المركزي الهادفة لتحقيق التناسب بين مكونات عرض النقد للحد من أمكانية حدوث تضخم بنسب عالية ، يضاف لها أنخفاض الأنفاق الحكومي .

ونتيجة للأجراءات أعلاه حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي من أجل أعادة الثقة به وعدم خلق أنحراف كبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي حيث كان متوسط سعر الصرف خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (١٨٤١) دينار عراقي للدولار الواحد وكما هو موضح في الجدول (٢) .

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهدت المدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ متوسط تضخم بلغ ٢٠.٠٣% فقد شهدت هذه المدة الفرعية من الدراسة أرتفاعا كبيرا في أغلب سنواتها بأستثناء ٢٠٠٤ التي وصل فيها التضخم الى ٢٦.٩٦% ، ففي العراق لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب الأنفتاح الكبير وكثرة الأستيرادات من مختلف السلع مما جعل الأقتصاد العراقي رهناً بتقلبات الأسعار العالمية بالسلب أو بالإيجاب(وزارة التخطيط ، ٢٠١٤: ١)، فمعدل التضخم عام ٢٠١٣ حقق أنخفاضاً قدره ١.٨٥ مقارنة ب ٢٠١٢ التي وصل فيها الى ٦.٠٥% وأستمرت معدلات التضخم بالتذبذب لتبلغ ١.٤٣%عام ٢٠١٥ أرتفعت لتصل الى ٤.٠%عام ٢٠١٦

أما سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي فقد شهد أنخفاضاً واضحاً أما بعد عام ٢٠٠٣ فنلاحظ ومن خلال القيم المعلنة من قبل البنك المركزي أن سعر الفائدة قد أتبع فيه نظاماً تحررياً بما يتناسب والوضع الأقتصادي مما كان سبباً رئيسياً في جعل قيمه تختلف من سنة الى اخرى ففي عام ٢٠٠٣ ٦.٣٥ أرتفع الى (٧.٠٠) و(١٠.٤٢) عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ألأ أن السياسة التي طبقها البنك المركزي لم تؤدي الى رفع معدلات الأستثمار بسبب ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية بشكل عام مما يخلق دافعاً سلبياً يضعف من الأستثمار القائم في الأقتصاد الوطني، ومنذ عام ٢٠١١ نجد أن سعر الفائدة المعلن قد تم تثبيته عند مستوى ٦.٠ %.(**البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة)** وبذلك نرى أن سعر الفائدة لم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية .

٣:- العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الأقتصادي في العراق

أن السياسة النقدية في أي بلد في العالم تتركز أهدافها في رفع معدلات النمو الأقتصادي من خلال سعيها الى تحقيق ((الأستقرار في الأسعار ، التخفيف من حدة التضخم ، أستقرار سعر صرف العملة المحلية ، التوازن في ميزان المدفوعات ، تحديد سعر فائدة يشجع على خلق دوافع أيجابية على الأستثمار بما يتناسب والوضع الأقتصادي القائم)) لذلك ومن خلال عرضنا لتطور السياسة النقدية ومؤشراتها المختلفة في العراق ولخصوصية الأقتصاد العراقي فأن مختلف مؤشراته النقدية قد أتخذت في أغلب مدد الدراسة أتجاهاً تصاعدياً هذا الأتجاه لم يكن تلقائياً بل جاء نتيجة السياسات التي أتبعت والظروف التي سادت ضمن كل مدة فرعية ، فالهدف الأساسي

للسياسة النقدية يتمثل في الأستقرار النقدي وبالتالي فان عدم أتخاذ البنك المركزي لأجراءات فاعلة من شأنها الحد من هذا الأرتفاع يؤثر سلباً على الاقتصاد ومعدلات النمو المتحققة .

وعلى الرغم من ذلك نجح البنك المركزي وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة للأستقلالية التي تمتع بها أنذاك في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وخفض نسبة العملة المتداولة قياساً الى M1.

يضاف الى ما ورد اعلاه أن قيام البنك المركزي بترك سعر الفائدة المعلن شبه ثابت لأغلب سنوات الدراسة وعدم التدخل لتحديده بما يتوافق وخلق بيئة أستثمارية مشجعة قد يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فتحديد سعر الفائدة من قبل البنك بما يتوافق والواقع الأقتصادي يحقق عدة نتائج أيجابية هي:-

أ) السيطرة ولو بصورة نسبية على المعروض النقدي والتقليل منه بسحب جزء من العملة المتداولة بهدف تحقيق الموائمة بين التيارين النقدي والسلعي فتدني مساهمة القطاع الحقيقي وأنخفاض معدلات نمو يعد السبب الرئيس في تولد الضغوط التضخمية .

ب) كنتيجة للهدف الأول فان ذلك يتسبب في نتيجة أيجابية متمثلة في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية .

ج) خلق بيئة أستثمارية جاذبة للأموال داخل الأقتصاد الوطني .

بعد ٢٠٠٣ حقق البنك المركزي في أطار سعيه لتثبيت سعر الصرف من اجل تحقيق نوع من الأستقرار بين القيمة الأسمية والموزاية للدينار، أنخفاضاً في معدلات التضخم وأنعكاسه ذلك في خفض أسعار الكثير من الاستيرادات او الحد من أرتفاعها ولمختلف انواعها الوسيطة والنهائية مما ينعكس أيجاباً على القطاع الحقيقي كون هذه الأستيرادات تستخدم كمدخلات في العملية الأنتاجية بنسبة ٣٠-٦٠ % ، وأن ما يضمن النجاح والأستمرارية في هذه النتائج هو التحسين في شروط التبادل التجاري مع العالم(صالح ، ٢٠٠٧ : ٦).

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات

١. شهدت معدلات النمو الأقتصادي في العراق تذبذباً واضحا خلال مدة الدراسة ولم تكن على وتيرة واحدة أو متقاربة فقد كانت المعدلات التنموية رهناً لتقلبات الأوضاع السياسية والحروب التي شهدها العراق مما أثر على واقعه التنموي ، ففي عقد السبعينات بلغ معدل النمو المركب (١٠.٨%) أنحدر نتيجة الحروب ليبلغ معدلات سالبة بالأخص خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، أما بعد ٢٠٠٣ فحقق معدلات نمو أيجابية تعكس زيادة التصدير النفطي بنسب كبيرة ولا تعكس تحسناً في النشاطات الأقتصادية المختلفة .
٢. أرتفاع العجز المالي منذ عام ١٩٨١ التي بلغ فيها العجز(٣٩٦٤) مليون دينار بسبب نشوب حرب الخليج الأولى وأصبحت حالة العجز صفة ملائمة وطبيعية لبنية الأقتصاد العراقي في ظل تفاقم الانفاق العام الذي كان أنفاقاً جارياً أستهلاكياً في جزءه الأكبر وأستمر العجز بالأرتفاع حتى عام ٢٠٠٢ .
٣. لم يتم أستثمار الفوائض المالية المتحققة بعد عام ٢٠٠٣ والتي تزامنت مع أرتفاع الأسعار وكميات التصدير النفطي في المجالات التنموية التي تساهم في رفع معدلات النمو الأقتصادي .
٤. زيادة حدة الضغوطات التضخمية منذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم نتيجة أرتفاع عرض النقد M1 والذي شكلت العملة في التداول الجزء الأكبر منه بنسبة تجاوزت الـ٨٠%

مما أدى الى تفاقم الأثار السلبية للتضخم في ظل عدم فاعلية السياسة النقدية .

٥. تحقيق البنك المركزي ونتيجة لما تمتع به من أستقلالية يعد عام ٢٠٠٣ لنوع من الأستقرار في سعر الصرف وتحقيق التقارب بين القيمتين الأسمية والسوقية. ولكن على الجانب الأخر نرى عدم قيام البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة المعلن وتركه شبه ثابت مما يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فالتركيز على سعر الفائدة من أهم العوامل الجاذبة للأستثمار لذلك نرى بان السياسة النقدية لم تكن فاعلة في خلقها للبيئة الأستثمارية.

التوصيات

١. ضرورة قيام الحكومة بتخصيص نسبة معينة من الأيرادات النفطية لأقامة مشاريع أستثمارية حيوية وبالأخص الصناعات الغذائية لتقليل الأستيرادات من جهة ودعما للأقتصاد الوطني من جهة أخرى .

٢. الأصلاح المالي ويتضمن ترشيد النفقات وزيادة الأيرادات وتخفيض غجز الموازنة أو الأتجاه نحو الأستدامة المالية من خلال تقليص النفقات الجارية وترشيد الدعم مع ضمان أستمراره وأستحصال مستحقات الحكومة لدى الشركات والمواطنين لتنويع مصادر الدخل .

٣. القيام بأنشاء مشاريع الطاقة وبالأخص الكهرباء من خلال بناء محطات داخل العراق بدلاً من أستيرادها من الخارج بتكلفة عالية ، فأقامة هذه المحطات داخلياً يحقق عدة ميزات منها توفير أحتياطي مهم من العملة الاجنبية الضرورية لتمويل جوانب أخرى للنمو الأقتصادي من خلال تخفيض التكلفة العالية مع وجود مصدر كهربائي دائم لا يخضع للتقلبات في السياسات والعلاقة بين البلدان المتعاقدة مع العراق الى جانب أن أقامة هكذا مشاريع يخدم عملية النمو التي تعد الطاقة من أهم القنوات الداعمة لها الى جانب توفير فرص العمل والتقليل من نسب البطالة.

٤. تحقيق الموائمة بين المعروض النقدي والانفاق الحكومي من أجل كبح جماح التضخم وبالتالي تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مما يشكل عامل جذب مهم وأساسي لمختلف الأستثمارات ويعطي ثقة كبيرة للأفراد بالعملة الوطنية كمخزن للقيمة ، والحفاظ على سعر فائدة مستقر غير مغالى فيه ويوفر في نفس الوقت بيئة أستثمارية ملائمة.

٥. تحقيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا يتطلب بناء جسور ثقة بين الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص وتشجيع المواطنين للعمل في هذا القطاع وتخفيف العبء المالي عن الدولة وأتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص في أدارة الأقتصاد.

المصادر

أديب قاسم شندي .(٢٠١٠) . النقود والبنوك. الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والنشر والتصميم ، النجف الاشرف .

البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول ٢٠١٨/٢/١٦
https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35on zn1sd956pWLeWZfxt80iTL_hPYJujBgo/edit

البنك المركزي .(٢٠٠٣). النشرة السنوية. عدد خاص. البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

البنك المركزي العراقي .(٢٠١٥) . دائرة الأحصاء والأبحاث. التقرير الأقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

الخزرجي ، ثريا .(٢٠١٠) .السياسة النقدية في العراق بين أرث الماضي وتراكمات الحاضر. جامعة بغداد ، كلية الأدارة والأقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية ، العدد ٢٣.

عطو ، سامي فاضل.(١٩٩٩) . دور السياسة النقدية خلال مدة الحصار الأقتصادي والأصلاح النقدي بعد رفع الحصار. مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ٢ .

صالح ، مظهر محمد . (٢٠٠٧) .السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي .البنك المركزي العراقي ، بغداد ،.

عبد الرضا ، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي : تداعيات الحاضر وأتجاهات المستقبل .(٢٠٠٧) . جامعة البصرة ، كلية الأدارة والاقتصاد. مجلة العلوم الأقتصادية ،المجلد ٥ ، العدد ١٩ ،.

عبد الله ، حسين .(٢٠٠٠). مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) المادة (٤٠) .(١٩٧٦). جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٥٣٣ .

هاشم ، حنان عبد الخضر.(٢٠١١) . واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي وضرورات المستقبل . مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٢١.

وزارة التخطيط .(٢٠١٤). الجهاز المركزي للأحصاء :قسم الأرقام القياسية و قسم دراسات السوق .التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣ ، بغداد ، ص ١ .

وزارة المالية ، دائرة الموازنة ،سنوات متفرقة .
وزارة التخطيط ،دائرة الحسابات القومية.

الموقـــــــع الاحصـــــــــائي للبنـــــــك المركـــــــزي 184 .
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=

ملحق(١)

الناتج المحلي الأجمالي في العراق ومعدل نموه خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠١٦) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%
١٩٩٠	٢٩٧١١.١	٥٧.٨	٢٠٠٦	47851.4	١٠.١
١٩٩١	١٠٦٨٢.٠	(٦٤)	٢٠٠٧	48510.6	١.٣
١٩٩٢	١٤١٦٣.٥	٣٢.٥	٢٠٠٨	51716.6	٦.٦
١٩٩٣	١٨٤٥٣.٦	٣٠.٢	٢٠٠٩	٥٤٧٢١.٢	٥.٨
١٩٩٤	١٩١٦٤.٩	٣٠.٨	٢٠١٠	٥٧٧٥١.٦	٥.٥
١٩٩٥	١٩٥٧١.٢	٢.١	٢٠١١	٦٣٦٥٠.٤	١٠.٢
١٩٩٦	٢١٧٢٨.١	١١.٠	٢٠١٢	٧١٦٨٠.٨	١٢.٦
١٩٩٧	٢٦٣٤٢.٧	٢١.٢	٢٠١٣	٧٥٦٨٥.٧٠	٥.٥
١٩٩٨	٣٥٥٢٥.٧	٣٤.٨	٢٠١٤	٧٢٧٣٦.٢٠	(٣.٨)
١٩٩٩	٤١٧٧١.١	١٧.٥	٢٠١٥	٧٠٩٩٠.٣٠	(٢.٤)
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨.٦	١.٤	٢٠١٦	78799.23	11

المصدر : 1 - وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية .
الأرقام بين الأقواس للدلالة على معدل النمو السالب .